دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المدن الجديدة التابعة بين النظرية والتطبيق: مدينة ماسينيسا نموذجا
المصدر:	أماراباك
الناشر:	الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا
المؤلف الرئيسي:	بغريش، ياسمينة
المجلد/العدد:	مج6, ع16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	عنبر
الصفحات:	147 - 164
رقم MD:	609569
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, science
مواضيع:	التنمية الإقتصادية ، النمو العمراني ، المدن السكنية ، مدينة ماسينيسيا، الرفاهية الحضرية ، التخطيط الإستراتيجي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/609569

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن *الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السادس عشر (2015). ص ص 147-164

المدن الجديدة التابعة بين النظرية والتطبيق: مدينة ماسينيسا نموذجاً

بغريش ياسمينة(*)

الملخص: تهدف ورقة العمل هذه إلى تسليط الضوء على واقع المدن الجديدة التابعة للميتربول القسنطيني ومعرفة مدى التوافق بين الاستراتجيات التنموية والتخطيطية المسطرة و تنفيذها على أرض الواقع على مستوى المدن الجديدة التابعة من أجل تحقيق الرفاهية الحضرية وترقية المستوى المعيشي للمواطن في إطار التنمية الحضرية المستدامة. ففي الوقت الذي تعرف فيه هذه المدن رواجاً كبيرا وانتشاراً واسعاً نظرا للدور الذي تلعبه في تخفيف عبء النمو الحضري ا لمتزايد عن المدينة المركزية، حيث تحظى باهتمام بالغ وأغلفة مالية كبيرة ومخططات إستراتيجية تنموية هائلة لكن هل تم تنفيذها على ارض الواقع بما يخدم الصالح العام ويحقق العيش الرغيد للمواطن وحلمه بالعيش بهذه المدن لتخيف الجهد المادي والمعنوي عنه. و قد خصصنا دراست نا هذه لمدينة ماسينيسا الجديدة التابعة مجاليا لمدينة الخروب بقسنطينة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المدن التابعة، المدن الجديدة، الميتروبول، التخطيط ، التنمية الحضرية المستدامة، التعمير، الأوضاع السوسيو-ثقافية.

New Satellite Towns Between Theory And Practice: Case Study of The New City Massinisa –Constantine

Beghriche Yasmina

Abstract. In this article, we will treat the reality of new satellite towns, and see the compatibility between the strategies and the planning and implementation of rules at the new satellite towns in order to achieve wellness areas urban and improve the living standards of citizens in the context of sustainable urban development. The city chosen as a case study and model is the city of Masinissa in Constantine / Algeria. When these cities are very popular and widespread because of their role to alleviate the burden of urban growth in the city for the city center, where the biggest concern and significant financial and strategic grants huge development, but that is it related to the implementation on the ground to serve the public interest and the well-off for the citizen and his dream of living in these cities to facilitate the effort of her physical and moral.

Keywords: Satellite towns, new cities, Metropolis, planification, sustainable urban development, reconstruction, socio-cultural.

(*) أستاذة محاضرة بقسم علم الاجتماع – جامعة قسنطينة 2 الجزائر، ydalah25@yahoo.fr

المقدمة:

على غرار التجارب والخبرات العالمية للعديد من الدول في مجال الإسكان وإنشاء المدن الجديدة والتابعة، عمدت الجزائر في العشريات الأخيرة إلى انتهاج هذه السياسة لغرض فك الخناق على المدن والمراكز الحضرية الكبرى والرئيسية التي ضاقت بها السبل أمام النمو الحضري الهائل وما انجر عنه من سلبيات أضحت من خلالها المدينة الجزائرية عاجزة عن تقديم أدنى الخدمات والتجهيزات الضرورية واستيعاب السيول البشرية التي تتدفق على مراكز المدن ومحيطها الدائر وانعدام القدرة على التكفل بها لا من حيث السكن ولا العمل " في ظل غياب سياسات عمرانية وتخطيطية واضحة المعالم". (بودقة، 2008)

إشكالية البحث:

في ظل تفاقم مشكلات النمو الحضري وتبعاته السلبية على واقع المدن والمراكز الحضرية الكبرى، انتهجت الدولة الجزائرية سياسة عمرانية وطنية شاملة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، وتبني خريطة عمرانية جديدة على أنقاض السياسة القديمة القائمة على التخطيط المركزي، والتي أثبتت فشلها ميدانياً وعدم نجاعتها على اختلاف أنماط المخططات الرباعية والخماسية منذ الاستقلال. وتم تبني فكرة سياسة بناء وتعمير جد يدة، في إطار سياسة التخطيط الإقليمي بصيغ إسكان مختلفة بما يتوافق مع إمكانيات المواطنين، وجاءت قرارات إنشاء المدن الجديدة والتابعة، فمنها من أنشئت على أرض فضاء ومنها من أنشئت على أنقاض التوسعات العشوائية والامتدادات الحضرية في ضواحي المدن في إطار ما يعرف با لتجديد الحضري، ومهما تعددت الأسباب والأنماط، فالهدف كان واحد وهو ترقية السكن بالقضاء على البناء الهش والأحياء العشوائية وتطوير المدن من خلال توطين التجهيزات الاجتماعية والخدمات الضرورية وتحسين نمط المواصلات والطرقات وإجمالاً " تخفيف عبء النمو الحضري الذي ت عانيه جل المدن الجزائرية، ولهدف أسمى هو خلق أقطاب نمو حضرية وأقطاب صناعية توفر الوظيفة لساكنيها وتحقق الاكتفاء والاستقلالية اللازمة لها".(الضبع:2003، 261) وقد سخرت لذلك غلافات مالية باهرة طبعاً في ظل البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد من ريع البترول. وبنا ءاً على ذلك نطرح التساؤلات التالية: إلى أي مدى وفقت الدولة في خياراتها؟ وما هي المؤشرات التي تثبت ذلك؟ هل تم احترام معايير الانتماء السوسيو-ثقافي للأفراد أثناء عمليات الترحيل وإعادة الإسكان؟ هل وجد المواطن ضالته في هذه المدن من حيث توفر الخدمات وترقية السك ن وتوفير حياة حضرية لائقة والتي يصبو إليها الجميع؟ وغيرها من التساؤلات التي سنعمل على إيجاد إجابات عليها من خلال دراسة واقع إحدى نماذج المدن الجديدة التابعة وهي مدينة ماسينسا التابعة إدارياً لمدينة الخروب بقسنطينة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في رغبة الاطلاع وكشف واقع إحدى نماذج هذه المدن، من خلال تسليط الضوء على الواقع الحقيقي المعاش في الوسط الحضري للمدن التي أسست كبدائل للنمو الحضري والتي كان الغرض الفعلي من إنشاءها هو الارتقاء بحياة السكان إلى وضع أفضل وأحسن، " غير أن الواقع عكس ما خُطِّط له تماماً وقد اعتمدنا في إثبات ذلك على معيار التذمر الكبير لساكني هذه المدينة، وما بتوفر عليه من تجهيزات بالميدان".(بغريش، 20013)

فرضيات البحث:

وفقاً لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها فقد اعتمدنا الفرضيات التالية:

1. أن إهمال الجانب السوسيو-ثقافي للسكان في عملية التعمير من شأنه أن يولد مشكلات اجتماعية جمة تحبط نجاح أي مشروع تنموي.
2. أن انعدام التنسيق والمتابعة الميدانية من شأنه تبديد ونسف كل المخططات التنموية بالمدينة.

أهداف البحث:
بناءً على إشكالية البحث وفرضياته فقد تم تسطير الأهداف التالية:
1. عرض الخطط التنموية واستراتيجيات التعمير بالمدينة.
2. تسليط الضوء على المشكلات التي تعيق نمو المدينة.
3. -عرض الواقع الحقيقي للمدينة ومدى متانة العلاقة ما بين النظرية والتطبيق.
4. معرفة موضع الخلل ومحاولة وضع مقترح لحل هذه المشكلات حاضراً ومستقبلاً من أجل تفعيل النمو في إطار التنمية الحضرية المستدامة.

منهجية البحث:
من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للبحث اعتمدنا المنهج النظري التحليلي من خلال:
1. **الإطار النظري**: بعرض النظريات الخاصة بالمدن التابعة وأنماطها وأيضاً تحديد المفاهيم الخاصة بها عدا عن اللمحة التاريخية لمنطقة الدراسة ومجالاتها.
2. **الإطار التحليلي: و** ذلك من خلال دراسة التطور العمراني لمجال الدراسة وتحليل المعطيات ومعالجتها من اجل وضع الآليات الممكنة والكفيلة بتحسين الوضع.

الإطار المفاهيمي للدراسة:
إذا انطلقنا من مفهوم أن المدينة هي ظاهرة اجتماعية فالأكيد أن تعريفها سيكون متشعباً وواسعاً ومـ ختلفا قدر رحابة مفهوم الظاهرة الاجتماعية وتباين مظاهرها واختلاف جوانبها وارتباطاتها المتعددة بمختلف ميادين وأشكال الحياة، وفي ما يلي عرض لبعض التعاريف التي حددها الباحثون في المجال على اختلاف توجهاتهم:
تعرف المدينة على أنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة (رشوان:05،2002)
و بالنسبة لروبرت بارك عالم الاجتماع فيعتبرها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها حيث تشكل بناءً متكاملاً يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم. (عبد العاطي السيد: 2003، 313)
خلال تحليله النظري للمدينة أظهر وجود مستويين للتنظيم الاجتماعي وهما المستوى الحيوي والمستوى الثقافي، حيث يشير الأول إلى البناء التحتي للتنظيم، تكون المنافسة هي العملية الأساسية والموجهة، وبالتالي يكون البقاء هو القانون المسيطر، فيما يمثل المستوى الثقافي بـ ناءاً فوقياً يكون فيه التماثل والاتصال والاتساق أهم العمليات المنظمة ويكون النظام الأخلاقي والتقاليد هو القانون المسيطر وبالتالي يفرض البناء الفوقي ذاته على البناء التحتي. (السيد: 2003، 135)

المدن التوابع:
إنّ إنشاء مدن جديدة تابعة للمدن الكبرى كان بهدف المساهمة في احتواء النمو الديموغرافي بالمراكز الحضرية الكبرى، بالإضافة إلى خلق وظائف لساكنيها، عدا عن تقديم الدعم الإنتاجي للمناطق الريفية المحيطة لتقريب الصناعة من الفلاحة. ، كما يجب أن تكون مدن صغيرة يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و200.000 نسمة، مع العمل على توفير أسلوب مواصلات مرن ومتقن مع المركز الأم، كما ينبغي أن تكتنف على جزء من الاستقلالية عن المدينة (Yves Balayo :1997,49) الكبيرة من خلال توطين الصناعات والخدمات الاجتماعية والتجهيزات اللازمة. تتميز أنماط مراكز الاستقرار البشري الحضري حديثة النشأة "المدن الجديدة" بتعددها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها، ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن أو تبعيتها لها، ومن ثم تندرج هذه الأنماط من: الضاحية الجديدة إلى المدينة الجديدة المستقلة،

مروراً بالضواحي المخططة والمدن التوابع وكل هذه العناصر تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني أو الاتجاه التخطيطي وهو أحد اتجاهي النمو التي تسلكها المدينة المعاصرة (عبد العال: 2005).

بين المدينة الجديدة والمدينة التابعة

إ ن انتشار المدن الجديدة خلال العقود الأخيرة كان اختيارا أساسياً وهذا لأنها المدن الجديدة وإن كانت تعبر عن عملية التطور العمراني، فهي تعتبر في الوقت نفسه وسائل فعالة قادرة على الإسراع بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تنتج عن قرارات إيديولوجية سائدة في المجتمع الواحد وتعكس الاتجاهات الهامة في ميدان التطور الاقتصادي والاجتماعي. (جغيم: 2005، 179)، من جهة أخرى فإن تكاليف النمو في هذه المدينة تعتبر معقولة مقارنة بالمدن المستقلة، كما أن إنشاءها يهدف بالأساس إلى كسر كثافة السكان المرتفعة بالمدن الكبرى لكنها تبقى تابعة إليها من حيث الخدمات والمرافق والوظائف، كما يضم هذا النمط خمسة أنواع من المدن الج ديدة (الدرديري: 2004، 55)، مدينة تابعة – مدينة مترو – تقسيم أراضي – تنمية وحدات مخططة – مدينة جديدة داخل مدينة قديمة. كما يعرفها الأب الروحي بول دولوفريي بأنها عبارة عن مدن مستقبلية تخص بتقدم تكنولوجي عالٍ لميادين ومجالات مختلفة وغيرها كما تسمح بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية والإسكانية. (Lamotte: 2008 ,03)

أما في الجزائر فالتعريف الرسمي للمدينة الجديدة هو أنها كل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ في موقع خالٍ أو يستند إلى نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.(الجريدة الرسمية، 2002، ص 05)، نلاحظ توافق تطابق الأهداف إلى حد بعيد، فمن خلال ما سابق نجد أن تماثل الأدوار فيما بينها يبدو جلياً إذ يمكن للمدينة الجديدة أن تكون مدينة بمفهومها الشائع أن تكون مستقلة مجالياً لكنها تبقى تابعة إدارياً واقتصادياً للمدينة الأم كما هو الحال لبعض المدن المصرية على شاكلة 15 مايو، أسيوط، بني سويف وغيرها، (عبد العال:37،2010)، كما يمكن لمدينة تابعة أنشئت لظروف معينة كالنمو في نقطة التواصل بين المدينة والريف كما هو الحال بالنسبة للمدن التابعة لمجال الدراسة ثم جاء الحل من المصالح المعنية بإنشاء مدن جديدة كلياً على مستواها نظراً لتمتعها بمجال واسع للنمو العمراني.

بين الضواحي والتوابع:

تقع الضواحي خارج حدود المدينة المركزية، على مسافة تتراوح بين 25 و35 كم وقد تصل إلى 45 كم، وترتبط مع المدينة الأم إدارياً، اقتصا ديا واجتماعيا، وتبدأ من حيث تنتهي المنطقة المعمورة، فهي إذاً ليست كياناً وظيفياً مستقلاً وإنما انتقالية في موضعها وخصائصها الايكولوجية بين المدينة وريفها المباشر وتُمارَس فيها أنشطة مختلفة مما جعل الكثير من الباحثين يطلقون عليها اسم منطقة الوظائف المركبة، ويعزو البعض بعدها التاريخي واقتران وجودها إلى المدن الإغريقية الكبرى والمدن العربية الإسلامية في القرون الوسطى (علي أحمد: 1988، 137).

و قد تجلت العلاقة بين المدينة والضواحي التابعة لها بعد الثورة الصناعية مع مطلع القرن العشرين، حيث بدأت أعدادها بالتزايد و الانتشار كرد فعل طبيعي للنمو والتطور السريع للمدن، بالموازاة مع التطور الصناعي والاقتصادي والتجاري عدا عن تطور الموصلات ووسائل النقل. وقد أشار إليها " هارلان دوقلاس" باسم " ضواحي الإنتاج" لما توفره من فرص عمل لسكانها والمناطق المجاورة لها، بينما أطلق عليها ا لبعض الآخر اسم " الضاحية الصناعية" ، فيما يشير مصطلح " ضواحي الاستهلاك" للمناطق التي ينحصر دورها الوظيفي في المركب الحضري الميتروبوليتي على مجرد توفير الإقامة أو السكن للأفراد أو ما يعرف بالمراقد. (عبد العاطي السيد: 2008، 199)، قد وضع "ليو. ف. شينور" في مقاله (الضواحي والمدن التوابع) الذي نشر سنة 1957، حدا فاصلا بين مفهومي "الضواحي" و"المدن التابعة" كنمطين من أنماط الإقامة الحضرية

في المراكز الميتروبوليتية، حيث بيّن الفروقات والتماثلات البنائية والوظيفية بين الضاحية السكنية والضاحية الصناعية "المدينة التابعة" ومن النتائج التي خلص إليها:

من حيث البناء: كلاهما ناتج عن المد الميتروبوليتي ولا يمكن التمييز بينهما مكانيا، لكن نقطة الفصل بينهما أن المدينة التابعة تصدر السلع والخدمات نحو الوحدات الميتروبوليتية الأخرى فيما يرد إليها جماعات العاملين وهي خاصية أساسية من خصائص المدن التابعة فيما تتميز الضاحية السكنية بعكس هذه الخاصية تماما.

أما من حيث الوظيفة: يرى "شنور" أنه في الوقت الذي تستهلك المدن التابعة القوى العاملة لتزود المركب الميتروبوليتي بالسلع والخدمات، فإن الضواحي توفر القوى العاملة وتستهلك السلع والخدمات. (عبد العاطي السيد: 2008، 201)

مفهوم التنمية المستدامة:

وفقاً لمؤتمر قمة الأرض بريو دي جينيرو بالبرازيل والذي عقد برعاية الأمم المتحدة فقد تم الاتفاق على تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنها تعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة وحق الأجيال القادمة عل ى تلبية احتياجاتها الخاصة، وذلك من خلال الدعائم الثلاث الأساسية وهي الاقتصادية / البيئية / الاجتماعية، ما يعني (Insee) تنمية اقتصادية فعالة منصفة اجتماعياً ومستدامة بيئياً.

و تشير أيضاً إلى عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال والأنشطة التجارية.

وبمفهومٍ أحدث فالاستدامة تعني الالتزام باستعمال تقنيات جديدة لخفض الهدر وزيادة الإنتاجية، كما تتطلب وضع أهداف قابلة للقياس، حيث أن برامج الاستدامة في السابق كانت تعتبر كلفة أكثر منها منفعة، كما كانت تندرج ضمن بعض المعايير الرقابية لا أكثر، أما اليوم فـ الاستدامة أضحت المتصدر للأولويات، فهي لا تقلص الآثار السلبية فحسب، وإنما هي طريقة مثلى لخفض التكاليف وإيجاد الطرق المتكررة لإيجاد حل للمتطلبات المتنامية.

فالاستدامة هي الموازنة في التنمية بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة دون التأثير سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (هاكنز:2013)

بالتالي نصل إلى أن التنمية الحضرية المستدامة هي الإستراتيجية التي تسعى من خلالها الدول إلى الارتقاء بمختلف الجوانب الحياتية للمدن سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية وغيرها بما يلبي الاحتياجات الحالية للسكان مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وهذا باعتماد الإحصاءات التي تكفل المعطيات للتنبؤات المستقبلية والخطط طويلة المدى.

نظريات تخطيط المدن الجديدة والتابعة:

منذ عشرينيات القرن الماضي ومع تفاقم سلبيات الثورة الصناعية على المدن وقاطنيها، ظهرت للوجود العديد من النظريات التي اهتمت بدراسة المدن ومشكلاتها وخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري وتبعاته ومتطلبات التخطيط الضرورية من أجل إرساء قواعد عيش سليمة للإنسان لطالما كان يحلم بها ولا يزال من اجل تنمية محيطة وبيئته، ومن بين النظريات التي عالجت هذا الجانب سنستعرض بعضاً من النظريات التخطيطية التي ركزت محور اهتمامها على خلق مدن جديدة تابعة للمراكز الحضرية الكبرى، وقد أجمعت كلها على ضرورة العمل على توفير ظروف معيشية مريحة للساكنة، وذلك بتوفير حق كل فرد في مساحة خضراء، الابتعاد قدر الإمكان عن البيئة الصناعي ة ومخاطرها، ضرورة توفير الخدمات اللازمة خاصة فيما يتعلق بالطرق والمواصلات والربط بالمدينة الأم وغيرها ومن بين أهم النظريات:

نظرية المدينة الشريطية: نادى بها **سوريا ماتا** في 1882 ، مبينا ضرورة إنشاء مدن صغيرة على محاور الطرق الرئيسية، للتخلص من النمط المركزي والاستفادة من مزاياها الخدماتية وطبيعة ريفها القريب، وكذا ضرورة إنشاء تجمعات سكنية ومصانع على جانبي طريق المواصلات

الرئيسي، على أن تتفرع الشوارع الفرعية من الطريق الرئيسي بنهايات مغلقة، (Yves Chalas, 71)وقد أعيد تخطيط مدينة ستالينجراد على أساس هذه الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية.

نظرية المدينة الحدائقية: لاحت الفكرة في الأفق للمهندس **ابنزر هاورد** عام 1898 بسبب الضغط والازدحام الذي خلفه النمو غير المنتظم بالمدينة الصناعية، و نادى بضرورة التخطيط لاستحداث مدينة صحية بيئية تتمتع بمزايا طبيعية تحاط بحزام أخضر مع احترام خصوصية كل عائلة، في ظل الاستفادة دائما من مزايا المدينة والريف، وقد أنشأ **هاورد** نظريته هذه بالاعتماد على الأسس التالية (كمونة: 162،2006):

- إلغاء المضاربة على الأرض
- السيطرة على نمو السكان من خلال تحديد عدد سكان المدينة بـ 300.000 نسمة.
- إحداث الموازنة في أداء الوظائف المختلفة بين المدينة وريفها، السكن، التجارة، الصناعة، وأيضاً تحقيق هذه الموازنة على الوظائف ذات الطابع الروحي، الاجتماعي، الترفيهي وما إلى ذلك.

قام ابنزر هاورد بتنفيذ فكرته المتصلة بمدينة الحدائق عام 1907، وأخرى عام 1920، بعدها بدأت الحكومة البريطانية حملة لإنشاء تجمعات حضرية جديدة، عام 1946، إلى أن بلغت 28 تجمع سنة 1971 ، جهزت لاستقبال فائض النمو الذي تعانيه المدن الكبرى وخاصة العاصمة لندن.(نخبة من أساتذة علم الاجتماع: 2001، 51) علماً أن احتواء بعضاً من المشكلات الاجتماعية والقضاء عليها هو هدف رئيسي من خلال ترحيل الأفراد للعيش في مجتمعات محلية صغيرة مفتوحة ومتوازنة اقتصادياً واجتماعياً. (قيرة :177،2005)

نظرية المدينة التابعة: أسس هذه النظرية **أدولف رادين** عام 1920 ، أيده كل من **انوين ريموند وروبيرت هويتن،** تأسست أيضاً من منطلق التقليل من الضغط على الخدمات بالمركز الرئيسي، وذلك بتجهيزها بكفايتها وتوطين بعض الصناعات لخلق الوظائف لقاطينها، كما ينبغي ربطها بشبكة مواصلات سهلة ومريحة مع المدينة الأم. (رشوان: 81،2005)

خصائص مدن التوابع:

تتمتع المدن التابعة بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي: (بغريش: 24،2013)

1- حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلالها عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن أن توفرها لسكانها لظروف اقتصادية ومكانية.

2- أنّ مد ن التوابع تبتعد بشكل عام عن المدينة ولكن بالرغم من ذلك فان قسماً منها يقترب أحياناً حتى يكاد يلتصق بالمدينة الأم.

3- أنها أكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدمية أكثر من الضواحي.

دواعي تبني سياسة المدن الجديدة والتابعة في الجزائر: في ظل التحديات الكبرى التي واجهتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وتبعاته، عمدت السلطات المعنية إلى انتهاج سياسة وطنية وإقليمية بإعادة تقسيم البلاد إلى تسعة أقاليم حتى تتمكن في تحقيق التوازن في توزيع السكان والخدمات.

فقد أشارت التقارير المعدة أن نسبة السك ان الحضر في الجزائر ستصل إلى 80 بالمائة في حدود سنة 2025، أي ما يعادل 30 مليون نسمة من السكان الحضر، وهذا ما من شأنه أن يزيد الطلب على السكن والخدمات بشكل مضاعف، حيث أشارت التوقعات إلى الحاجة إلى حوالي المليوني وحدة سكنية بمعدل إشغال 6 أفراد/للسكن، ومساحات للتوسع العمراني تقدر بحوالي 45 ألف هكتار (الخبر:2006). وهذا بالموازاة مع العجز الحالي المسجل في كل الميادين خاصة فيما يتعلق بانعدام التوازن في توزيع الأنشطة والأفراد، وبالتالي ضرورة العمل على تحويل الحراك تجاه الأقاليم

الداخلية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمجالية والاستثمارات من حيث الوفرة والتوزيع على كل الأقاليم والمدن وتحاشي الجهوية والمركزية وتنمية منطقة على حساب أخرى أو حتى مدينة على حساب توابعها.

ولمواجهة الأمر عمدت السلطات الجزائرية إلى تعديل تقسيم الإقليم الصحراوي إلى 3 أقاليم بدلاً من 2 من أجل تحكم أفضل، ثم العمل على انجاز المخطط الإقليمي قبل المخطط الوطني لتحديد التوجهات الكبرى للتخطيط الإقليمي، ثم إنجاز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية منتصف الثمانينات، وتحديثه سنة 2004 للتنمية الإقليمية 2005-2025. (بودقة: 2008)

وفي سنة 2006 جاء نص القانون التوجيهي للمدينة والذي يندرج ضمن إطار استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات وتثمينها وترقيتها لضمان ترقية المدينة وتكريس مبدأ التشاور والتعاون في رسم الاستراتيجيات المرتبطة بسياسة المدينة وترقية الاقتصاد الحضري في إطار التنمية المستدامة.

وقد طرحت فكرة المدن الجديدة بالجزائر كاستجابة حتمية للمشكلات الجمة الناتجة عن الامتدادات الحضرية والتوسعات الفوضوية بالمناطق الشمالية وفي محيط المدن الميتروبولية، مثل " سيدي عبد الله بوينان والعفرون بالعاصمة، مدينة بوغزول بالهضاب العليا، المدينة الجديدة حاسي مسعود بالصحراء، مدينة المنيعة الجديدة، على منجلي وماسينيسا بقسنطينة " وبالتالي تراءى في الأفق أنها ستكون الوسيلة الأنجع لحل مشكلات التكدس الحضري بالمراكز والمدن الكبرى ومنه خلق أقطاب نمو جديدة صناعية وتكنولوجية وحضرية على أعلى مستوى. (بودقة: 2009، 46)

وخصصت الحكومة برنامجاً استثمارياً ضخماً للمدن الجديدة الكبرى، لتنفيذ المخططات المعدة للمشاريع السكنية والتهيئة اللاّزمة أين رُصِد أزيد من 60 مليار دولار، علماً أن هذا المبلغ أذهل ممثلي صندوق النقد الدولي (الشروق:2013، 5)

وبالتالي فالهدف الرئيسي من وراء إنشاء المدن الجديدة في الجزائر إنما كان بغية إنشاء أقطاب حضرية متكاملة، قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية للمتروبول الذي تنتمي إليه، عدا عن التكفل بكافة الأعباء على اختلافها سواء اقتصادية اجتماعية أو فيما يخص ظروف الإقامة لساكنيها من (Aroumougom, 2003) سكن عمل وخدمات وما إلى ذلك

ويمكن إجمال سياسة المدن الجديدة والتابعة بالجزائر في إطار سياسة التخطيط الإقليمي أين عمدت الدولة الجزائرية إلى انتهاج هذه السياسة، والتي تتضمن ضرورة إنشاء أقطاب نمو جديدة من شأنها تقليل ضغط النمو الحضري الزائد على المدن المركزية من خلال التركيز على النقاط التالية:

1. تحديد ملامح التوسعات والامتدادات الحضرية بوضع مخططات عمرانية متناسقة في إطار التنمية الحضرية المستدامة.
2. القضاء على مختلف أشكال والنمو العمراني الفوضوي والعشوائي الذي شوه مرفولوجية المدن الجزائرية لأبعد الحدود.
3. توفير نمط عيش لائق لسكان المدن من خلال مضاعفة الحصص السكنية والقضاء على السكنات الهشة والقصديرية.
4. العمل على التوزيع العادل للخدمات الحضرية والتجهيزات الاجتماعية والتي كانت تتركز بالمراكز الحضرية الكبرى وتقتصر عليها.
5. توفير المحيط الأخضر اللازم وفق المعايير الدولية المتاحة لكل فرد،بعد أن اكتساح الكتل الإسمنتية مجال المدينة (رحماني الشريف)

تشخيص أزمة النمو الحضري بمدينة قسنطينة:

في دراسة حول المشكلات الاجتماعية التي تتخبط فيها مدينة قسنطينة، أكد أنَ التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط كان أبرز ما تعاني منه المنطقة. (عنصر:2008)

و لهذه المشكلة التي تُعتبر إحدى إفرازات النمو الحضري في حد ذاتها تبعات جد سلبية لا تعد ولا تحصى من فوضى وأمراض اجتماعية، أخلاقية كالانحراف والعنف عدا عن انعدام الأمن.
كما أكد باحث آخر في دراسة حول ة سنطينة أيضاً، أنّ التوسعات العمرانية العشوائية طبعا أو تلك التي لم تراعى فيها معايير التخطيط السوية من حيث توفير الخدمات والمرافق اللازمة للتعمير والاستقرار، كان لها الدور البارز أيضا في تعزيز المشكلات الحضرية وحيث يقول أن "النمو العمراني لضواحي المدن استه لك المجال دون أن يلتفت لاحتياجات السكان من الخدمات مثل البنوك ومراكز البريد والأسواق والحدائق والمساجد والعيادات الصحية وملاعب الأطفال وغيرها من احتياجات الفئات الاجتماعية السكانية" (بومخلوف: 2005، 15)، بالإضافة إلى كل ذلك فإنه لا يخفي علينا العائق الطبيعي الذي يعرقل مجال النمو بقسنطينة حيث أن يرى المختصين بالمجال أن أكثر مشاكل نمو مدينة قسنطينة تتمثل في عدم تجاوب موضع يعاني من عوائق طبيعية معقدة وإمكانات توسع محدودة، مع طاقات موضع غير مستغلة.
وبالتالي فإنّ العمل على القضاء على هكذا سلبيات يتطلب تكافل جهود جميع الهيئات المعنية وتطبيق القرارات ومحتوى القوانين المسطرة على كل الجبهات والذي أضحى أكثر من ضروري وذلك بتدعيم التماسك الاجتماعي، إشراك المواطنين في تسيير أحياءهم باعتماد مبدأ التسيير الجواري، والتأكيد على مسؤولية الجميع بما يكفل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة (لعروق: 2009)

حتمية تحويل النمو نحو المدن التوابع:

تماشيا مع المعطيات البديلة المطروحة من قبل الهيئات المختصة في إطار التخطيط الإقليمي، خلصت الدراسات التشخيصية التي أجريت على إقليم قسنطينة إلى تبني هذا المنهاج والاقتناع بضرورة تحويل النمو والتكدس الحضري الرهيب الذي عرفته المدينة، نحو المدن التوابع " الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد وحامة بوزيان" ، علماً أن مدينة الخروب استفادة من مدينتين جديدتين هما "على منجلي وماسينيسا فيما بعد" لكن الغريب في الأمر أن كل هاته المناطق استهلكت مجالاتها التوسعية في ظرف قياسي، والأغرب أنّ جلها لم تبارح صفة أحياء المراقد حيث تم التركيز على كم السكن فيما تم التقاعس على الإسراع في وتيرة إنجاز الهياكل الأساسية والتجهيزات القاعدية وتوفير الوظائف ووسائل النقل التي كلفت المواطن عبئاً إضافياً.

خصائص الموقع والموضع:

يكتسي الـ موقع أهمية بالغة في تحديد العلاقات الوظيفية المكانية، حيث تتيح المواقع ذات الإمكانات الجيدة فرصاً بالغة للتطور والنمو في مجالات عدة مثل القطاع التجاري والصناعي والمواصلات وغيرها.

و تتجلى أهمية موقع مدينة ماسينيسا التابعة إداريا لمدينة الخروب التي كانت إلى وقت قريب الظهير الزراعي لمدينة قسنطينة الأم، في تمتعها بمزايا مجالية هائلة تتيح لها فرص كبيرة للتعمير ومجال أكبر للتوسع وتوطين الصناعات وبسط خريطة مواصلات هائلة خاصة إذا ما احترمت المعايير اللازمة، زيادة على أنها تقع على محور الطريق السريع، عدا عن البساط الأخضر الكفيل بتوفير بيئة نظيفة صحية ومريحة لساكنيها.

الموقع: تقع مدينة ماسينيسا بالضاحية الشرقية لمدية الخروب، يحدها من (Office National des Statistiques 2008):

- **الشمال**: تجمع عين النحاس (قطب حضري جديد)+ أراضي شاسعة
- **الشرق**: زاوية سيدي لخضر وضريح ماسينيسا
- **الغرب**: الطريق السريع رقم 03 الرابط بين قسنطينة، باتنة وأم البواقي.

- **الجنوب**: الطريق السريع رقم 20 الرابط بين قسنطينة قالمة وعنابة.

خلفية تاريخية:

تعود تسمية المدينة إلى الملك " **ماسينيسا**" مؤسس المملكة النوميدية، وقد تقرر إنشاء مدينة ماسينيسا الجديدة كمنطقة توسع أخرى لمدينة الخروب بداية الثمانينات في إطار مخطط التعمير الرئيسي لتجمع قسنطينة سنة 1982، (P.D.A.U. 2008) وتمت المصادقة عليه بقرار وزاري رقم 16 المؤرخ في 1988/01/28.

مع بداية التسعينات وصدور قانون التهيئة والتعمير 90/29 المؤرخ في1990/12/01، والذي جاء بأدوات جديدة للتهيئة والتعمير(الجريدة الرسمية،15) وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وفي سنة 2000 جاء قرار المرسوم الرئاسي رقم 2000/224، لتصبح مدينة جديدة على مساحة 325 هكتار، وقد أُضيف إليها مسحات أخرى (Révision du PDAU:2008)من اجل التوسع فاقت خلالها الـ500 هكتار.

الجدير بالذكر أن قرار إنشاء المدينة الجديدة ماسينيسا جاء بمبادرة سياسية مدعمة بالمرسوم الرئاسي رقم 2000/224 ، الصادر سنة 2000/08/05 ، حيث لم تظهر في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يغطي قسنطينة الكبرى (ا لخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، حامة بوزيان) ، علماً أنه لا يوجد في الجزائر إطار قانوني تنظيمي خاص بالمدن الجديدة، حيث أنّ إنشاءها يتلخص في إضفاء الطابع الرسمي وإعطاء الشرعية للأمر الواقع مثل 17 مدينة جديدة (C.N.E.S. :2004,22) مبرمجة بالهضاب العليا والجنوب.

المؤهلات السكنية:

هُيِئت مدينة ماسينيسا لاستقبال أكثر من 106800 نسمة بما يعادل 17800 مسكن على مساحة إجمالية قدرت بـ 463 هكتار قُسِمت على 3 مناطق كبرى.

الهدف من وراء إنشاء ماسينيسا:

إنّ الأهداف المرجوة من وراء إنجاز هذه المدينة لا تختلف في مضمونها عن ا لأهداف العامة لكافة المدن الجديدة والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- الاستجابة للطلبات المتزايدة على السكن بمدينة الخروب وبالتالي تحمل عبء استقبال الفائض السكاني لمدينة قسنطينة.
- العمل على إحداث توازن بالنسيج الحضري لمدينة الخروب خاصة تلك التي نمت على محور الطريق السريع رقم 03
- حماية الأراضي الزراعية من التوسعات التي بدأت تطالها، بإعادة توجيه النمو نحو شرق المدينة. (تقرير: 2009)

مراحل التطور العمراني للمدينة:

مرت المدينة بمراحل عمرانية مميزة نوجزها فيما يلي:

- **1977-1987**: كان أول تـ وطن سكني وسكاني بالمنطقة سنة 1977 ظهر على شكل حي فوضوي قصديري وهو حي سيدي عمر، ثم تلاه إنجاز أول تحصيص في شكل منشأة تعاونية عسكرية المسماة "الشرق" وذلك سنة 1982.
- **1988-1998**: تم خلالها أنشاء تحصيص سيدي عمر سنة 1995 بعد إزالة الحي القصديري، وفي سنة 1997 تم إنجاز 500 مسكن تطوري في إطار دعم الدولة للقضاء على السكنات

الهشة والأحياء القصديرية والفوضوية، لتتوالى بعضها الكوطات السكنية والانجازات العمرانية إلى حد اليوم. (زيتوني، 2003). علماً أنّ عمليات البناء الفردي في محيط ماسينيسا كانت تنجز بوتيرة متواصلة حتى قبل صدور قرار إنشاء المدينة باعتبارها امتداد جغرافي لمدينة الخروب.

- **1998-2008**: تعدى عدد السكان الـ32 نسمة، وهو في تزايد مستمر وبدرجة نمو عالية وهو أمر طبيعي بالنظر إلى عمليات الترحيل المتتالية من مدينة قسنطينة المركز الأم.(أنظر الجدول رقم 1)

الأنماط العمرانية بالمدينة:

تتوفر الحظيرة السكنية بالمدينة على تشكيلة متنوعة من البناءات وهي لا تختلف في مجموعها عن الأنماط المتوفرة بالمدينة المركزية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **نمط السكن الجماعي:** ويحتل ما نسبته 79,79 بالمائة بما يعادل 14236 مسكن جماعي.
2. **نمط السكن الجماعي الاجتماعي**: وهو الأكثر انتشاراً والذي جاء في إطار برامج حكومية استعجاليه، موجهة للسكان المنكوبين ومناطق الانزلاقات بالمركز الأم قسنطينة بالمدينة القديمة، وكذا في إطار القضاء على السكنات الهشة والأحياء الفوضوية والسكنات القصديرية، وقد كلفت به ديوان الترقية والتسيير العقاري يمنح بالإيجار لذوي الدخل المحدود والفئات المعوزة، ليستمر دعم الدولة بـ5000 مسكن في إطار برنامج الرئيس سنة 2005، ثم 1100 مسكن للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 2006.
3. **نمط السكن الترقوي:** وقد برمج 808 مسكن سنة 2004 ، بالإضافة إلى تخصيصات أخرى يمكن إجمالها في السكنات الفردية نوع فيلات، وفردية تطورية، وفردية ذات طابق واحد.(مديرية التعمير)

الخدمات والتجهيزات الاجتماعية:

إن توفر التجهيزات والخدمات الضرورية بالوسط الحضري هو أمر أكثر من ضروري لأي منطقة قديمة أو حديثة إذ يعتبر من أهم مستلزمات الـ حياة التي تعمل على استقطاب السكان والتحكم في الحراك والوظائف وغيرها، لكن عدم توفرها أو سوء توزيعها على المجال أكيد سيؤدي إلى حدوث مشكلات جمة منها الضغط على المناطق المحيطة القريبة، بقاء التبعية للمركز الأم، تطلب المزيد من وسائل النقل والمواصلات، من أجل التنقل لقضاء الحاجيات اليومية من الجوار وما بترتب عن ذلك من تكاليف في المال والجهد وبالتالي الضغط على المواطن وزيادة الأعباء عليه والتي تؤدي في النهاية إلى حدوث الفوضى للمطالبة بالحقوق. (بغريش: 2011)

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة ماسينيسا الجديدة تحتوي على العديد من التجهيزات والمرافق موزعة على ثمانية قطاعات أساسية مثل التعليم، الصحة، الإدارة، الرياضة، التجارة، الثقافة، السياحة، الحماية الاجتماعية والمرافق الدينية، شكلت مساحة التجهيزات ما يعادل 11.91 بالمائة من المساحة الإجمالية حسب آخر الإحصائيات.

علماً أن عدد البنايات والسكان على حد سواء في تزايد مستمر بالمدينة التي تعرف وتيرة تعمير كبيرة ومتواصلة إلى يومنا هذا غير أن حجم التجهيزات المتوفرة لا يزال يراوح مكانه ولا يتماشى إطلاقاً مع عمليات الترحيل القائمة حسب المعاينة الميدانية للمنطقة، وشكاوي المواطنين ومعاناتهم التي لا تنتهي، ويمكن تلخيص أهم التجهيزات المتوفرة في المنطقة فيما يلي: (D.L.E.P. 2008)

- التجهيزات التربوية: تتوفر المنطقة على 8 مدارس ابتدائية، متوسطتين وثانوية واحدة ومركز للتكوين المهني.
- التجهيزات الرياضية: ساحة لعب غير مهيأة.
- التجهيزات الصحية: مركز علاج صحي.
- التجهيزات الإدارية: مركز للشرطة الحضرية، مركز للحرس البلدي، مركز البريد.
- التجهيزات الثقافية: دار للشباب.
- التجهيزات التجارية: مركز تجاري 02 سوق مغطى والعديد من المحلات التجارية ذات الاستغلال الفردي ومحطة بنزين.
- التجهيزات الاجتماعية: دار للحضانة
- التجهيزات الدينية: مسجدين
- التجهيزات السياحية: فندق 4 نجوم على طريق قالمة.

والواقع يثبت قلة المشاريع المنجزة وانعدام أخرى كثيرة، المواطن في أمس الحاجة إليها حتى لا يضطر إلى التنقل إلى المراكز المجاورة من أجل اقتناء حاجياته اليومية، وبالأخص إذا ما قورنت مع معطيات تشييد مدينة جديدة بديلة تهدف إلى استقطاب وتوطين السكان والمساعدة على استقرارهم.

فالمدينة تفتقر للتجهيزات الثقافية والخدماتية والترفيهية حيث يعيش مواطنوها عزلة تامة فلا هم تمتعوا بالحياة الحضرية بالمدينة، ولا طالوا حياة الريف بالتمتع بالطبيعة والخُضرة، أين يفتقدون لمساحة حضرية صحية ونظيفة لا للأطفال ولا للشباب ولا لكبار السن، فمحيط العمارات محاط بالحجارة ومواد البناء والأتربة فالسكان مهمشون، معزولون والسلطات لا تحرك ساكناً.

المشاريع المستقبلية:

في أجندة المدينة العديد من المشاريع القديمة، الحديثة المتجددة والمستقبلية، والتي من شأنها رفع الغبن على المواطن وتخفيف أعباء الحياة عنه ومن بين أهم المشاريع التي استنفذت تاريخ صلاحياتها قبل البدء في إنجازها نذكر ما يلي:

1. محطة لنقل المسافرين
2. القرية النوميدية السياحية بالقرب من ضريح ماسينيسا
3. مقر البلدية ومركز للدائرة

هاته المشاريع التي من شأنها أن تُحدِث نوعاً من التوازن والتكامل الوظيفي مع المدن الجوارية والمراكز الحضرية الكبرى والذي من شأنه أن يجعلها مركز استقبال مستقبلي عوضاً عن المدينة الجديدة "علي منجلي" ومركز "الخروب" الذين استنفذا كل الإمكانيات في ظرف قياسي وقبل حتى البدء في تنفيذ البرنامج المسطر لهما وفقاً لقدرتهما الاستيعابية.

الوضعية السوسيو-ثقافية لسكان المدينة:

بما أن الغرض الأساسي من إنشاء هذه المدينة كان لاستيعاب الفائض السكاني للتضخم الحضري الذي عانت منه مدينة قسنطينة، وهذا بعد بلوغ الأوعية ا لأخرى خاصة علي منجلي والخروب نفسها حد التشبع، وبالتالي فعمليات التعمير والترحيل القائمة والاستقدامات التي تمت على مدى السنوات الماضية، أصبحت على إثرها المدينة اليوم عبارة عن مزيج من الثقافات والعادات والتقاليد والانتماءات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

فأولاد سيدي أعمر يعتبرون أنفسهم من السكان الأوائل وهم أصحاب الأرض بالرغم من أن جذورهم تعود إلى منطقة عين فكرون بولاية أم البواقي المجاورة، ومن السكان المرحلين إلى ماسينيسا نجد سكان المساكن الضيقة، السكنات الهشة أو القصديرية، الأحياء الفوضوية سكان الـ مدينة القديمة، السكان بالمناطق التي يهددها خطر الانزلاقات الأرضية، المناطق المرحلة في إطار مشاريع تخص المصلحة العامة، السكان ضحايا الإرهاب وغيرها، وبالتالي فهي مست مناطق متعددة من مدينة قسنطينة منها من حُوِّل من الأحياء الراقية والمعروفون بأصحاب السكنات الـ ضيقة، مثل، السيلوك، نجد كذلك أحياء السويقة، عوينة الفول، حي الأمير عبد القادر، باردو، وعليه فالصراع قائم على أشده بين من يبسط سلطته فأولا سيدي عمر يريدون التأكيد على قلتهم بأنهم أصحاب الأرض وبالتالي فإنهم أصحاب القوة، أما السكان الجدد فيعتبرونهم بالمصطلح العام " الخروبية" بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية باعتبار أنهم جاؤوا من قسنطينة أولاد المدينة الأصليين وهم من جلب صيغة الحياة الحضرية العصرية للمنطقة، وبالتالي فلا صوت يعلو على صوتهم، والصراع لا بتوقف هنا وإنما حتى بين أصحاب الأحياء أنفسهم، كل يريد فرض سلطته حتى فيما يتعلق بحظائر السيارات على مستوى الأحياء، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة حرب العصابات بين الأحياء والتي أصبحت سمة رئيسية من سمات المدن الجديدة، ليس بقسنطينة فحسب بل بالجزائر ككل والظاهرة تحتاج إلى دراسة سوسيولوجية تحليلية موسعة ومفصلة نظرا لانتشارها بشكل رهيب في غياب دراسات فعلية عن واقعها، هذا عدا عن تفشي الإجرام بكل أشكاله وبطريقة أكثر جرأة لم تعهدها مدننا، وبالتالي فغياب علاقات الجيرة والترابط والتواصل الاجتماعي بين السكان يعتبر ضرورة ملحة ومطلب أساسي في تشكيل الوحدة الاجتماعية لسكان المدن الجديدة.

لكن وفي نفس الوقت نجد أيضاً مدينة ماسينيساً تضم سكنات الفيلات الفاخرة أكثر من ثلاثة ألاف قطعة أرضية، والتي يُعد أصحابها من الأغنياء، وأيضاً سكان حي لاكناب أو صندوق الادخار وهم من الطبقة المرموقة عامةً.

و بالتالي فالأمر يتطلب ضرورة العمل والتعاون مع ا لمختصين بالميدان من أجل وضع الحلول الحينية للتقليص على الأقل من حدة الظاهرة وتفاديها خلال عمليات الترحيل الموالية، ولرفع الغبن عن المواطن الذي زادت هاته السلوكات المشينة من معاناته في هذا الوسط الحضري الذي أملوا فيه كثيراً لكن آمالهم خُيِّبت وما كان يبدوا في متناولهم قد أصبح بعيداً.

المشكلات التي تؤرق نمو وتنمية المدينة:

إنّ المدينة التي عرفت في الآونة الأخيرة ديناميكية تعمير واسعة وسريعة والتي جاءت كنتيجة حتمية لاحتواء الفائض السكاني من الميتروبول القسنطيني، نتج عنه ارتفاع مريب في الكثافة السكانية، بما أن الامكانات التي سخرتها الدولة كانت جلها تصب في خانة توفير كم السكن للقضاء على الأزمة السكنية الخانقة التي عرفتها المدينة، وبالتالي فغياب عنصر بالخدمات والتجهيزات الحضرية وعدم مواكبته لوتيرة التعمير أدى إلى خلق مشكل أخر يتمثل في الضغط على الخدمات التي يقد مها المركز الحضري الرئيسي بالخروب، وبالتالي لا حياد عن إنشاء أحياء المراقد وبروز الخلل والفشل في القدرة على تحقيق الاكتفاء أو حتى الاندماج مع المركز الرئيسي وحدوث القطيعة الوظيفية وحتى الاجتماعية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جل السكان هم من المحولين من و سط قسنطينة الحضري، وعليه فاعتبار المدينة الجديدة في الجزائر كأداة فعالة لضبط عمليات النمو الحضري وذلك من خلال التركيز على المقومات والمؤهلات التي تكفل لها النجاح والتجديد والاستمرارية في ظل التنمية الحضرية المستدامة اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً وبيئياً، غ ير أن هذا الأمر يتطلب جهداً ومتابعة ميدانية وسياسة تخطيطية واضحة المعالم.

بعد الوقوف على حال المدينة والجولات الميدانية التي قادتنا إليها والاحتكاك مع المواطنين ومعاناتهم و هي موطن الإقامة و العمل، و باعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة نلاحظ أنّ المدينة لا

تـ عاني من معوقات طبيعية في التوسع كما هو الحال بالنسبة لمدينة قسنطينة، بل بالعكس تتضمن مؤهلات توسع هائلة، وسخرت لها موارد مالية وبشرية في المستوى المطلوب، وبالتالي فما تعانيه المدينة هو من صنع البشر، ويمكن أن نحصر أهم المشكلات فيما يلي:

1. نقص التجهيزات الاجتماعية: حيث أن وتيرة التعمير لم تتلاءم إطلاقاً مع كم التجهيزات المنجزة، وهذا العجز يظهر بالخصوص من خلال الضغط المسجل على ما توفر منها بالإضافة إلى الشكاوى المسجلة من قِبل السكان.
2. نقص وسائل النقل مثل الحافلات وسيارات الأجرة ومعاناة المواطن في تنقله نحو المراكز الحضرية الأخرى سواء للعمل أو للتسوق، وبالتالي عدم نجاعة مخططات النقل المسطرة، وأيضاً انتشار سيارات النقل غير الشرعية التي تفرض أسعارها على المواطنين في ظل انعدام البديل وحاجة المواطنين الماسة للتنقل من وإلى مقر الإقامة وقضاء الضروريات من المراكز المجاورة.
3. الطرقات المهترئة، بالرغم من حداثة نشأتها بسبب انعدام التهيئة والمتابعة الميدانية للأشغال وانعدام الاحترافية في ممارستها، والحفر التي تمثِل ركناً أساسياً في طرقاتنا، والأوحال التي زادت الطين بلة وبالتالي ضاعفت من معاناة المواطن سواءً بالسيارة أو سيراً على الأقدام.
4. غياب اللمسة الجمالية والتناسق في شكل البناءات والعمارات التي تنم عن غياب التخطيط المحكم وسلامته في غالب الأحيان، حيث نجد العديد من الفيلات يمتد على طول الطريق كل يشكل ويدهن حسب هواه، دون مراعاة للمسة الجمالية خاصة تلك التي توجد على الواجهة، ونفس الشيء بالنسبة حتى للعمارات.
5. انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها التي بلغت أرقاماً قياسية بالمدن الجديدة خاصة والذي مرده إلى نقص التغطية الأمنية على مستواها وسياسة التعمير التي لم تراعي التوزيع المنطقي واحترام علاقات الجيرة وبالتالي طغت بشكل فاضح ومريب جرائ م حرب العصابات من أجل فرض منطق القوة والسيطرة على الأحياء وكذلك ظهور جرائم دخيلة على المجتمع الجزائري مثل اغتصاب الأطفال وقتلهم والتي كانت المدن التابعة كالخروب بمدينتيها الجديدتين " علي منجلي وماسينيسا" مسرحاً لها، عدا عن الانتشار المريب لمظاهر الانحراف وا لمخدرات بين مروجٍ ومستهلِكٍ، والخمور التي تُرمى على قارعة الطريق دون أدنى احترامٍ للمشاعر، الدعارة والمظاهر التي تخدش الحياء جهاراً نهاراً والتي أصبحت تثير سخط العائلات لكن الظاهرة في تفاقم مريب، وتبقى بلا رادع ولا رقيب.
6. غياب الفضاءات المخصصة للأطفال والـ كبار على حدٍ سواء، المساحات الخضراء مليئة بالأشواك، مواد البناء والفضلات هي الديكور الأساسي على امتداد أرجاء المدينة.
7. انعدام الاهتمام بتنمية السياحة بالرغم من أن المدينة تتوفر على ضريح ماسينيسا ملك نوميديا الذي اشتقت منه اسمها، إذ يعتبر من الآثار التاريخي ة الدّالة على تعاقب الحضارات على المنطقة، وبالرغم من ذلك يبقى ضريح ماسينيسا مجرد أحجار مكدسة، محاطة بالأشواك والغبار والقمامة والقاذورات وقد اتخذها المنحرفون مرتعاً لهم، وبالتالي فالأمر يتطلب التدخل السريع للاعتناء بها من أجل تنشيط الساحة من خلال عمليات الـ ترميم وإعادة التأهيل وتهيئة المحيط السياحي والمحافظة على البيئة.

و مجمل القول، أنّه بعد الانتهاء من استنزاف كل الاحتياطات العقارية، ولتحقيق الأهداف المرجوة من وراء تخطيط مدينة جديدة، باتت مدينة ماسينيسا تشكل الواجهة الرئيسية لتوسع المدينة إلى

الناحية الشر قية وهذا منذ عقدين من الزمن، إلاّ أنها عاشت ركوداً غير مبرر إلى غاية مطلع سنة 2000 ، شأنها في ذلك شأن كل المدن الجديدة بالجزائر على غرار مدينة بوغزول الحلم الضائع، بوعبد الله، مدينة حاسي مسعود، التي لا تزال حبيسة الأدراج إلى إشعار آخر.

الاستنتاجات:

بعد ه ذه الجولة في ثنايا المدينة وتحليل المعطيات ومقارنتها بأرض الواقع، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. تكرار نفس الأخطاء والسلبيات المسجلة على مستوى المدينة الأم وتوابعها وعدم الاستفادة من التجارب السابقة، حيث يتم التركيز على توفير السكن والاهتمام بالكم دون الـ كيف، والتغاضي عن الاهتمام بتوفير التجهيزات اللاّزمة من أجل التخفيف عن المواطن الذي يبقى الخاسر الأكبر على كل المستويات في ظل غياب الخطط المحكمة والتسيير الرشيد.
2. فشل المدينة محل الدراسة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والارتقاء بطموحات مواطنيها.
3. العجز الكلي للقائمين على أمر التسيير والتنفيذ وفشل كل المخططات بات واضحاً لمجرد جولة في أرجاء المدينة وسياسة البريكولاج التي أصبحت الحل السريع لجل المشكلات، عوض القضاء عليها من جذورها.
4. غياب سياسة عقاب المسئولين ساهمت في تفاقم المشكلة واستمرار التمادي في التعدي على حقوق واحتياجات المواطنين الذين يتجرعون مرارة فشل القائمين على خدمتهم وتسيير شؤونهم.
5. انتشار ظاهرة التغيير في واجهة العمارات بإعادة البناء والتشكيل كل حسب ذوقه ورغبته، مما شوه المنظر العام لمختلف الأحياء.
6. انتشار مظاهر الترييف والمواشي التي تتجول في ا لشوارع الرئيسية وأمام العمارات ومواقع القمامة دون وازع ولا رادع وأصبحت تمثل ديكوراً أساسياً في المدينة.
7. إن عدم الأخذ بعين الاعتبار الانتماء عدا عن التطلع السوسيو –ثقافي للقاطنين الجدد في تعمير المدينة من شأنه أن ينسف كافة الاستراتيجيات المسطرة والأموال وا لجهود المسخرة من أجل تحسين صورة المدينة وساكنيها.

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة حتمية مفادها الفشل الواضح في إمكانية خلق أقطاب نمو حقيقية وفعالة، أو إرساء قواعد مدينة منتجة مستقلة ومكتفية ذاتياً، والتقليل من التبعية للمركز الأم، واقتصر الأمر على ا لاستمرار في إنشاء مدن المراقد التي تكتنف العديد من المشكلات في ظل عجز الدولة عن تبني سياسات واضحة للقضاء على المشكلات التي تنمو كالفطريات سواء الاجتماعية، الاقتصادية، التنموية، التخطيطية وغيرها، والأكيد أن العامل البشري هو المتسبب الأول فيما تعانيه المدينة من مشكلات إذ أن الامكانات متوفرة والموارد مسخرة، لكن سوء التخطيط والتنفيذ والمتابعة الميدانية للإنجازات، سياسة تسيير واضحة المعالم ومحكمة هي الغائب الأكبر في الميدان.

التوصيات:

بالنظر إلى ما سبق، بالإمكان حسب رأينا الخاص اعتماد الحلول البديلة المبنية ع لى الملاحظات المستخلصة من الواقع الميداني للمدينة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ضرورة الأخذ في عين الاعتبار أن الكثير من سكان المدينة هم من أصل ريفي، وبالتالي العمل على احترام هذا الجانب أثناء عملية إعادة إسكان بعض المرحلين بتوفير سكنات ذات نمط ريفي تراعى فيها انتماءاتهم وتطلعاتهم، تكون بعيدة نوعاً ما عن وسط المدينة.
2. انتهاج سياسة الردع والعقاب لمرتكبي المخالفات من أجل الحفاظ على وجه المدينة حيث سجلنا الكثير من المظاهر السلبية مثل تربية الحيوانات بمداخل العمارات وبالشرفات واستياء الجيران من هذا السلوك المشين في ظل سكوت المصالح المعنية.
3. العمل على إعداد المخططات طويلة المدى، عن طريق المتابعة الميدانية المستمرة والتدخلات من أجل عمليات التطوير والتجديد الحضري.
4. ضرورة تفعيل التعاون بين الجامعات والهيئات المختصة ومصالح التخطيط والإحصاء والاجتماع والاقتصاد وغيرها لغرض الاستفادة من الأبحاث الميدانية القريبة من الواقع الحضري.
5. ضرورة التفاعل والتعاون بين مختلف القطاعات والهيئات الفاعلة في عملية التنمية الشاملة خاصة فيما يتعلق بالمتابعة الميدانية بين مصالح الدراسات والانجازات لتفعيل الروابط ومحو الفوارق بين النظري والتـ طبيقي أو بين ما يسطر ويخطط على الأوراق وما ينجز على أرض الواقع.
6. تفعيل المشاركة الشعبية من خلال إنشاء لجان استماع ومتابعة على مستوى الجمعيات واللجان الممثلة للأحياء وجمعيات الشباب والبيئة والتراث من أجل تحديد النقائص المسجلة ميدانياً، عدا عن الاحتياجات المستقبلية لأنهم الأقرب إلى المواطن.

فالمدينة التي بُرمجت لتكون بمثابة الحل للأزمة التي عرفتها سابقتها الخروب، ثم على منجلي المجاورة نظراً للمؤهلات التي تتمتع بها، والتي خُطِطت لتضم تشكيلة متنوعة من المشاريع التنموية التي تتلاءم مع مستوى المدينة الجديدة، غير أن الواقع لا يحمل سوى كتل إسمنتية بلا روح ولا معنى حيث تم استنباط كل السلبيات السابقة وحرفياً، أين يتم التركيز على الكم دون الكيف من جهة ثم التركيز على التعمير دون مراعاة توفير الخدمات والتجهيزات الضرورية التي لا غنى عنها في مثل هكذا مواقع من أجل العمل عـ لى استقرار المواطن وتوفير محل عيش بأقل جهد وتكلفة للفرد.

إذاً، فانتعاش المشاريع السكنية والبناءات قابلها افتقار لحد العجز بالمشاريع التنموية والخدمات الضرورية، وعلى مستوى كل القطاعات الثقافية، التجارية، الخدماتية، الصناعية وما يتعلق بها. فالمدينة التي تحتل أكثر من نصف مساحة الخروب، والتي كان ينبغي أن تمثل قطباً حضريا متميزا ومؤهل مستقبلاً لاحتلال مراكز تنافسية، يبدو أنها تنازلت عن طموحها ودفنت طموح ساكنيها بالنظر إلى وتيرة الإنجاز المعتمدة والتي تسير بخطى متثاقلة وكثيرا ما تعود بخطواتها إلى الوراء. ويبقـ ى حلم الجزائريين في مدينة جديدة كاملة مكتملة تلبي رغباتهم وطموحاتهم وتفي بعهود المسئولين اللامنتهية والمخصصات المالية التي تذهب أدراج الرياح وتأخذ معها أحلامنا الضائعة.

خاتمة:

إنّ المدينة قبل أن تكون كتلة من الاسمنت ومساحة خضراء ومنطقة صناعية وتجارية ومنشآت وخدمات حضرية واجتماعية فهي تمثل أشخاص يعيشون ويتعايشون ويشكلون توليفة فيما بينهم من خلال التفاعل والتواصل والعادات والتقاليد والأحاسيس والعواطف التي تعد بشكل أو بآخر جزء لا يتجزأ من حياة المدينة وقلبها النابض والذي يفرض على المخططين والمسيرين والمنفذين وكل القائمين على شؤون المدينة أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار فقبل أن تشيد العمارات والمستشفيات

والإدارات ومراكز الخدمات لتأسيس أي مدينة ينبغي أن يكون التوجه السوسيو- ثقافي وعادات عيش المواطن، تقاليده وانتماءاته الوظيفية الاجتماعية التي تشكل فيما بعد جزء كبير من حياته اليومية وعلاقات الجيرة والتي قد يؤدي عدم الاهتمام بها إلى حدوث مشكلات اجتماعية جمة.

المراجع:

(1) أحمد محمد عبد العال(2010) ، أقطاب ومراكز النمو في التخطيط الإقليمي. www.swideg.jeeran.com/geography/archive/2010

(2) أحمد محمد عبد العال (2005) ، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر، كتب عربية www.googlebooks.com

(3) إسماعيل، على احمد (1988) ، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة. (4) بودقة فوزي (2008)، " أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً" شبكة التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي.

(4) بودقة فوزي(2009)، داسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر على ضوء بعض التجارب العالمية، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 29.

(5) بودقة فوزي " أيّ دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً" في 15 أغسطس، 2008 بحث منشور على شبكة التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي عنوان الموقع الالكتروني: www.araburban.net

(6) بومخلوف محمد (2005) ، المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزء الأول العدد السابع، شهر مارس.

(7) بغريش ياسمينة (2013) ، تخطيط المدن التوابع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة.

(8) بغريش ياسمينة (2011) ، التجهيزات الاجتماعية عنوان للتحضر وضرورة للاستقرار- مدينة قسنطينة نموذجاً، مجلة الجامعة الخليجية، جامعة البحرين، سنة

(9) جغيم الطاهر(2005)، تطور المدن وعلاقتها بالبيئة المحيطة، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 7 شهر مارس.

(10) حسين عبد الحميد أحمد رشوان(2002) ، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

(11) داليا حسين الدرديري (2004)، المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام مصر

(12) رحماني الشريف (بدون تاريخ النشر) ، الجزائر غداً، وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية "بتصرف".

(13) رشوان حسين عبد الحميد أحمد(2005)، التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب.

(14) زيتوني نوال (2003) ، الإنتاج السكني في ظل اقتصاد السوق: الآليات، الفاعلون والتكاليف حالة جنوب غرب مدينة قسنطينة جامعة قسنطينة

(15) سيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية سنة 2003.

(16) سيد عبد العاطي السيد (2008) ، دراسات في علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية- مصر.

(17) الضبع عبد الرؤوف، علم الاجتماع الحضري، قضايا و إشكاليات، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى 2003

(18)عنصر يوسف (2008)، بعض مشكلات مدينة قسنطينة، فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة المدينة الجزائرية، قسنطينة.

(19) قيرة إسماعيل (2005)، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ دار الهدى عين مليلة الجزائر،

(20) كمونة حيدر عبد الرزاق (2006)، التطور الحضاري على مر العصور، مجلة المخطط والتنمية عدد 15.

(21) لعروق محمد الهادي (2009) ، سياسة التحسين الحضري " آليات الارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية"، المؤتمر الدولي للمدينة، جامعة أم البواقي شهر مارس

(22) ميل هاكنز (2013) نائب الرئيس التنفيذي للاستدامة، شركة داون كيميكول، حصة مستقبل الطاقة، قناة العربية، بتاريخ 20ديسمبر.

(23) نخبة من أساتذة علم الاجتماع (2001)، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

(24) الجريدة الرسمية (2002)، الجمهورية الجزائرية، عدد 34.

(25) الجريدة الرسمية (2002)، الجمهورية الجزائرية، عدد 34.

(26) الجريدة الرسمية (2000)، العدد 15الصادر في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 07 أفريل.
(27) الخبر (2006)، جريدة يومية، العدد 4679، الصادر يوم الأحد 16أفريل.
(28) الشروق (2013)، يومية جزائرية، العدد 4205، الصادر يوم الأحد 24 نوفمبر.
(29) مديرية التعمير والبناء والسكن (2008) لولاية قسنطينة
(30) مديرية السكن والتجهيزات العمومية، D.L.E.P. Costantineإحصائيات (2008)
(31) تقرير تقني حول المدينة الجديدة ماسينيسا، مديرية التعمير والبناء – قسنطينة- جانفي 2009.
(32) Aroumougom Jean-Claude(2003), Conseiller Technique pour les questions européennes et internationales, Expertise préalable, JCA/GB –/02/00083, Projet de Ville Nouvelle « Sidi Abdellah, Algérie», Secrétariat général, Ville de Marseille à la demande du Ministère de l'Aménagement du Territoire Algérien, Juin 2003.
(33) Lamotte Alaine(2008), Une Ville Nouvelle comment ça fonctionne?. h. géographique, Créteil.htm par Année, site web : www.ac-creteil.fr/scripts/app/gestweb/nouveautes
(34) Yves Blayo (1997), Des Politiques Démographiques en Chine, Edition de l'Institut National d'Etudes Démographique, France.
(35) Yves Chalas, la ville nouvelle de l'Ile d'Abeau, origines, évolutions et perspectives, Paris
(36) Insee/Institut national de la statistique et de études économiques. www.insee.fr/méthodes/défault
(37) Monographie (2008), de la wilaya de Constantine, Direction de la Planification et de l'Aménagement du territoire édition juin.
(38) O.N.S (2008). Constantine, 5è Recensement Général de la Population et de l'Habitat, n° : 527/25
(39) Révision (2008), du PDAU Intercommunal de Constantine, El-Khroub, Ain S'mara, Didouche Mourad, Hamma Bouziane, Phase Une, Diagnostique : Analyse Urbaine.
(40) Rapport Général du C.N.E.S (2004), sur les Villes Nouvelles en Algérie, Revue de Laboratoire d'Aménagement du Territoire, Université de Constantine, n° : 02

صور توضح الحالة المزرية للمدينة الجديدة ماسينيسا

الجدول رقم -1-

مراحل النمو السكاني لماسينيسا *

فترات النمو	1987	1998	2004	2008	معدل إشغال السكن
عدد السكان	5888	13.488	24.419	32.843	6.3

*** المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2008**

****